مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول:
"إدارة الأزمات في الوطن العربي، الواقع والتحديات "
يومي 09 و 10 ديسمبر2015

استمارة المشاركة

اللقب: بن الديـــن
الإسم: أمحمـــد
الرتبة: أستاذ محاضر "أ"
المؤسسة المستخدمة: جامعة أحمد دراية بأدرار – الجزائر
البريد الإلكتروني: mustadine@yahoo.fr
الهاتف: 00213-663-03-60-04
عنوان المداخلة: **إدارة أزمـــات عولمة النشاط المصرفـي والديـــون المتعثرة**
مع الإشارة إلى التجربة اليابانية لعلاج أزمة البنوك والديون المتعثرة

ملخص الدراسة:
تعتبر الأزمات المصرفية من أخطر الأزمات التي يتعرض لها النظام الاقتصادي في ظل ظاهرة العولمة، حيث تتجلى خطورتها في مكان ظهورها وسرعة انتشارها، وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات القومية. وتحاول الدراسة تسليط الضوء على مفهوم الأزمات المصرفية وأسبابها وكذا آثارها على الاقتصاد، ثم محاولة وضع رؤية عملية لكيفية التعامل مع هذا النوع من الأزمات من خلال الاستفادة من إحدى التجارب الحديثة لإدارة الأزمات المصرفية متمثلة في التجربة اليابانية.
الكلمات المفتاحية: العولمة، العولمة المصرفية، الأزمات المصرفية، إدارة الأزمات المصرفية، البنوك اليابانية.

Abstract
Banking crises are considered as one of the most dangerous crises facing the economic system in the globalization era. The gravity of these crises is shown by their outburst locations and the rapidity of expansion. The study attempts to shed light on the concept of banking crises and their causes, as well as their effects on the economy. Then, it tries to develop a vision of how to deal with this kind of crisis by taking advantage of recent experience in managing banking crises represented in the Japanese one.
Keywords: globalization, the globalization of banking, banking crises, Management of banking crises, Japanese banks

إدارة أزمـــات عولمة النشاط المصرفـي والديـــون المتعثرة
مع الإشارة إلى التجربة اليابانية لعلاج أزمة البنوك والديون المتعثرة

مقدمة:
تمثل العولمة المالية أهم قواعد النظام المالي العالمي الجديد، فقد ارتبطت هذه الأخيرة بموجة التحرير المالي فازداد بذلك التشابك والاندماج للأنظمة المالية والنقدية للدول، حيث قامت العديد من الدول بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وأصبحت هذه الدول متكاملة في إطار النظام المالي العالمي، وقد دعم هذا التوجه العالمي بروز المؤسسات المالية الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة باتفاقياتها المرتبطة أساسا بتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وإزالة كافة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وتعيق حريات المؤسسات المالية والمصرفية.
وفي ظل هذا التوجه الذي فرضته العولمة المالية لم تجد الكثير من البلدان المتقدمة والنامية نفسها في منأى عن مختلف الأزمات المالية التي تعرفها العديد من دول العالم، فمنها ما هو نقدي ساهم في وقوع انخفاض

حاد في العملات الوطنية لهذه الدول مع هبوط في احتياطاتها الدولية ومنها ما هو مصرفي أدى إلى تسرب كبير في الودائع لدى الأجهزة المصرفية نتيجة عدم الثقة والانخفاض في الموجودات لدى البنوك وارتفاع في حجم الديون المتعثرة وفشل المنشآت الصناعية والتجارية في تسديد ديونها للقطاع المصرفي.

إشكالية الدراسة:

تشير مختلف الدراسات المعنية بالأزمات المالية عموما والمصرفية على وجه الخصوص، أن البلدان الأسرع في تشخيص المشكلات الأساسية المترتبة عن هذه الأزمات المصرفية، وتقدير خسائرها واتخاذ التدابير الكفيلة بتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي وإعادة هيكلة قطاعاتها المصرفية هي أكثر البلدان نجاحا بشكل عام في التعافي من الأزمات، ومن خلال ذلك وعلى ضوء ما تقدم فإن إشكالية الدراسة تتبلور في التساؤل التالي:

ما هي مختلف الإجراءات العملية الواجب التقيد بها لإدارة الأزمة المصرفية ومواجهة تحديات العولمة المصرفية؟

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة تحديد مفهوم لأزمة العولمة المصرفية، كإحدى أهم الأزمات التي تعرضت العديد من البلدان خاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، مع إبراز أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها للتنبؤ بحدوث الأزمة المصرفية، كما يهدف البحث إلى الخروج بمجموعة من الخطوات العملية لإدارة أزمة عولمة النشاط المصرفي من خلال الوقوف على أحد التجارب الناجحة في البلدان المتقدمة في مواجهة الأزمات البنكية ممثلة في التجربة اليابانية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على إحدى أهم أنواع أزمات العولمة المالية والمتمثلة في أزمة العولمة المصرفية، من خلال إبراز أهم الأسباب المؤدية لها وكذا مؤشرات التنبؤ بها وكيفية معالجتها، وتزداد هذه الأهمية خاصة في كون الدراسة تقف على الدروس المستفادة من أهم التجارب لمواجهة هذا النوع من الأزمات ممثلة في التجربة اليابانية.

مخطط الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة سيتم تناول الدراسة من خلال العناصر التالية:

_ مفهوم أزمة عولمة النشاط المصرفي،
_ مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية،
_ آثار أزمات العولمة المصرفية،
_ إدارة أزمة العولمة المصرفية،
_ التجربة اليابانية لإدارة أزمة البنوك والديون المصرفية المتعثرة.

أولا: مفهوم أزمة عولمة النشاط المصرفي

1/ العولمة المصرفية:

على الرغم من أن مفهوم العولمة مفهوم معقد وصعب التحديد، نظرا لتشعبها وشمولها للكثير من جوانب الحياة، فإنه ينظر إليها عموما بكونها عملية تزايد التدفقات الدولية للبضائع والخدمات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعلومات، والأفكار والعمالة، مدفوعة بتحرير التجارة والاستثمار وبالتطور التكنولوجي،

وبذلك يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتباره اقتصاديا بالدرجة الأولى رغم تشابك وتداخل جوانبه، ولعل ذلك يرجع لكون البعد الاقتصادي يمثل البعد الأكثر تحققا على أرض الواقع إذا ما قورن بالأبعاد الأخرى التي تتداخل وتتكامل فيما بينها لتصل إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود.[1]

ولما أصبحت العولمة أكثر الظواهر التصاقا بالنشاط الاقتصادي فهي ترتبط أيضا بالنشاط المصرفي بوصفه جزءا من النشاط الاقتصادي وبذلك تظهر العولمة المصرفية كإحدى أهم أشكال العولمة الاقتصادية لتتخذ أبعادا ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى أنشطة وميادين غير مسبوقة، وأدت إلى انتقالها من مواقف

[1] نادية العقون، " **العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج**، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013، ص ص 46-47.

وتصورات نشاطية ضيقة إلى أنشطة وتصورات واسعة تسعى من خلالها إلى تعظيم المكاسب والتطلع للمستقبل.[1]

فالعولمة المصرفية حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج بالبنك من إطار المحلية إلى آفاق العالمية الكونية، من خلال جعله يندمج في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة، فإما أن يحقق النمو والتوسع والسيطرة وإما أن يخضع للتراجع أو التهميش أو الابتلاع.[2]

2/ أزمة العولمة المصرفية:

2-1 تعريف الأزمة المصرفية:

يمكن تعريف الأزمة المصرفية بأنها "ارتفاع كبير ومفاجئ في سحوبات الودائع من البنوك التجارية وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدى إلى الأزمة المصرفية، وفي هذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل أن يتعرض المصرف للأزمة".[3]

وبحسب فريد "تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث "أزمة سيولة" لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة "أزمة مصرفية" "Systematic Banking Crisis"، وعندما تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفاً من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة إقراض أو ما يسمى بـ "أزمة ائتمان"Credit Crunch.[4]

وبذلك يمكن القول أن عدم ضمان الودائع، يؤدي إلى الارتفاع الكبير في السحوبات عليها، وبالتالي فغن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن تسرب الودائع من المصارف كان له الأثر الكبير في حدوث أزمات مصرفية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في عدة دول كالأرجنتين والفلبين وتركيا والأرغواي وتايلندا وفنزويلا واليابان، ولعل هروب الودائع من المصارف في كوريا وأندونيسيا نتيجة لتدهور الصول المصرفية وتدهور الثقة في الجهاز المصرفي، يعد سببا مهما في تحديد الأزمة فيها.[5]

2-2/ أسباب أزمات العولمة المصرفية:

تنجم الأزمة المصرفية في عصر العولمة عن عديد الأسباب، كعمليات التحرير لحركة رؤوس الأموال الخاصة، والتخلي عن سياسات التحوط والصحة التمويلية، كما أنها قد تنجم عن الابتعاد عن السياسات الاقتصادية الكلية القائمة على تعظيم وزيادة العوامل التالية:[6]

_ قوة الاقتصاد الوطني التشغيلية والتوظيفية ودعم جوانبه الهيكلية في مجالات الإنتاج، التسويق والتمويل والكوادر البشرية،

_ قوة الاقتصاد على إدراك العلاقات والمتغيرات المؤثرة على النمو واستمراره وفهم مستلزمات التعامل معه.

كما أن هناك العديد من الأسباب الأخرى لحدوث الأزمات المترتبة عن العولمة المصرفية منها:

_ ضخامة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها وسرعة تدفقها بين دول العالم بحثا عن الربح والأمان والتنوع، والفرص الاستثمارية السريعة العائد،

_ اندفاع البنوك إلى العولمة لتوزيع المخاطر وتنويعها بحكم التخصص وتقسيم العمل الدولي، نظرا للتطور الذي حصل في اقتصاديات تشغيل هذه البنوك، والذي جعل الأسواق المصرفية المحلية أضيق من أن تستوعب كل ما تسمح به القدرات الإنتاجية للمصارف المحلية كما أنه في الوقت ذاته أصبحت لا توفر مجالا للحماية والتحوط الاحترازي، وبذلك تنامت البنوك العالمية الكبرى على حساب البنوك المحلية، هذه الأخيرة فقدت القدرة على التأثير في السوق المحلية واضطرت إلى الانصياع لضغوط البنك العالمية،

---

[1] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف،.....، ص13.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"إدارة أزمات العولمة الاقتصادية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص159.

[3] هيل عجمي جميل، **" الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية -المجلد التاسع عشر -العدد الأول، 2003 ، ص 282.

[4] فريد كورتل، **"الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009، ص03.

[5] هيل عجمي جميل،**" الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"**، المرجع السابق، ص 282.

[6] عبد المطلب عبد الحميد، **"إدارة أزمات العولمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص(168-161).

_ تضخم وتنامي الشركات عابرة للقوميات ومتعددة الجنسيات مما جعل منها امبراطوريات من حيث القيمة المضافة، ومن حيث حجم الأصول ومن حيث حجم الأموال المتدفقة منها وإليها ما استلزم وجود بنوك عالمية تلبي خدماتها المصرفية،

_ التطور الهائل في نظم الاتصال ونظم الدفع والتداول على المستوى الدولي وكذا قيام البنوك بعملية الإبداع والابتكار، بالشكل الذي أدى إلى انخفاض تكلفة المعاملات عبر الحدود في جميع جوانب النشاط الاقتصادي.

هذه العوامل وغيرها فرضت أزمات ذات طابع خاص على البنوك، فأزمات دفعت البعض إلى الاندماج وأخرى دفعت البعض الآخر إلى الاختفاء والخروج المبكر من السوق ما استدعى إلى زيادة اهتمام المنظمات العالمية إلى البحث عن أنظمة وقائية وحمائية ضد الأزمات التي تتعرض لها المؤسسات البنكية.

ثانيا: مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات المصرفية

للأزمة المصرفية عديد المؤشرات وهي ترتبط بصورة مباشرة بسلامة النظام المصرفي، فالتطورات التي حدثت في مجال العلوم الاقتصادية وفرت مجموعة من المؤشرات التحليلية على المستويين الكلي والجزئي تمكن الباحثين من رصد هذه الأزمات ولعل منها:[1]

1/ المؤشرات الجزئية: جمعت هذه المؤشرات في مؤشر تجميعي يدعى بمؤشر(CAMELS) ♦ وهو عبارة عن مؤشر سريع للوقوف على حقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ويمكن إيجاز أهم مؤشرات الحيطة الجزئية فيما يلي:

1-1/ مؤشرات كفاية رأس المال: تقيس هذه المؤشرات مقدرة المؤسسات المالية على مواجهة الصدمات التي من الممكن أن تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات وتأخذ في الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، بالإضافة إلى احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل المتاجرة بالمشتقات،

1-2/ **مؤشرات جودة الأصول**: وتقاس هذه الجودة من خلال مقدرة تحويل الأصول إلى سيولة وتفادي العسر المالي،

1-3/ مؤشرات سلامة الإدارة: فسلامة الإدارة هي مفتاح لتقييم أداء المؤسسات المالية، إلا إن معظم هذه المؤشرات تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق،

1-4/ مؤشرات الإيرادات والربحية: وتعطي هذه المؤشرات نظرة على مدى اهتمام المؤسسة بالعوائد المرتبطة بمستويات مخاطر أعلى من عدمها، حيث أن انخفاض المؤشر يدل على وجود مشكلات في تحقيق الأرباح في المؤسسة المصرفية، كما أن المستويات العليا لها، تعبر عن سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر،

1-5/ مؤشرات السيولة: حيث تشمل مؤشرات السيولة جانب الأصول والخصوم لتفادي الإعسار المالي، ففي كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة،

1-6/ مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق: وتقيس هذه المؤشرات درجة تعرض المحفظة الاستثمارية لدى المؤسسة المصرفية للمخاطر، فهي تحتوي على عدد كبير من الأسهم والسندات الحكومية الأجنبية وسندات المؤسسات وكل من هذه الأدوات له مجموعة من المخاطر كمخاطر أسعار الأسهم ، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وغيرها.

1-7/ ارتفاع رصيد الديون المتعثرة:

أي تعثر العملاء في سداد الديون المستحقة عليهم، فمهما دقق المصرف في دراسة الملاءة الائتمانية لعملائه فان ذلك لن يحول دون تعثر بعض العملاء في الإيفاء بالديون المستحقة عليهم، ولكن هذا التعثر يجب أن يكون في أضيق الحدود بحيث لا تتجاوز نسبة الديون المتعثرة (5إلى 10%) من إجمالي القروض المصرفية وعند تجاوز هذه النسبة فان ذلك يعتبر مؤشرًا على عدم كفاءة الأداء المصرفي وبالتالي يعتبر مؤشر الديون المتعثرة دليلا هامًا في رصد الأزمات المصرفية،

1-8/ غياب الشفافية والإفصاح ونقص المعلومات:

---

[1] علي عبد الرضا حمودي، **" مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية - حالة العراق)"** المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، دون سنة، ص06-09.

♦ **CAMELS**: **C**apital Adequacy ملاءة رأس المال , **A**sset Quality جودة المنتوجات , **M**anagement الإدارة , **E**arnings الربحية , Sensitivity to Market Risk الحساسية لمخاطر السوق , **L**iquidity السيولة

مما يؤدي بالمؤسسة المصرفية إلى اتخاذ قرارات خاطئة بشأن منح الائتمان نتيجة الحصول على معلومات مضللة، كتضخيم شركة ما لأصولها بغرض الحصول على قروض كبيرة، وبالتالي استخدام هذه القروض في قطاعات ليست لها جدوى اقتصادية.

2/ المؤشرات الكلية:

لمواجهة مختلف الأزمات المصرفية كان لزاما على المؤسسات المصرفية مراقبة بعض المتغيرات على مستوى الاقتصاد ككل باعتبار الجهاز المصرفي يؤثر ويتأثر بمجمل النشاط الاقتصادي، ولعل من بين أهم المؤشرات الكلية:

2-1/ النمو الاقتصادي: حيث أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف مقدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون ويساهم في رفع مخاطر الائتمان،

2-2/ ميزان المدفوعات: حيث أن عجز الحساب الجاري يعد مؤشرًا على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف مما يؤثر سلبًا على النظام المالي ولاسيما إذا تم تمويل هذا العجز في تدفقات مالية قصيرة الأجل، فضلا عن أن انخفاض نسبة الاحتياطات في الجهاز المصرفي إلى الالتزامات قصيرة الأجل تعد هي الأخرى مؤشرًا على عدم الاستقرار في النظام المالي.

2-3/ التضخم: فالتضخم يرتبط بشكل مباشر مع تذبذب مستوى الأسعار الذي يزيد من مخاطر المحافظ المالية ويشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان والاستثمار،

2-4/ **معدلات الفائدة وأسعار الصرف:** حيث يعد التذبذب في هذه المعدلات مخاطرة في حد ذاته، وكلما زاد هذا التذبذب ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، وهو ما قد يتسبب في بعض المصاعب للمؤسسات المالية بسبب عدم التطابق في العملة بين أصول هذه المؤسسات وخصومها المالية

ثالثا: آثار أزمات العولمة المصرفية: كغيرها من الأزمات المالية تخلف أزمة العولمة المصرفية جملة من الانعكاسات في شتى المجالات، نوجز بعضها فيما يلي:[1]

_ إفلاس المنظمات المالية والمصرفية في البلد المعني وما ينجم عنه من مخاطر، كضياع مدخرات المودِعِين وثرواتهم، بالإضافة إلى زيادة عدوى انتقال هذه الأزمة إلى بلدان أخرى،

_ دخول الدول التي تعرضت للأزمة في انكماش اقتصادي حاد، مع تباطؤ معدل نمو النّاتج المحلي الإجمالي، وانخفاض قيمة الأصول الرأسمالية، مما يدخل النظام الاقتصادي في معضلة، خصوصا عندما تستخدم هذه الأصول كضمان للقروض المصرفية،

_ تناقص التدفقات الرأسمالية إلى هذه البلدان، والذي يكون ناجما عن تناقص ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد الوطني وسحبهم لمحافظهم الاستثمارية مما يشكل ضغطًا على احتياطي الصرف وهو ما يؤدي إلى تدهور أو انهيار قيمة العملة الوطنية،

_ ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في الأسواق المالية،

_ زيادة النفقات من أجل إنقاذ النظام المصرفي المتدهور، مع حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، خصوصا عندما تتدخل الحكومات في التأمين على الودائع أو تتحمل مسؤولية الوفاء بها؛

_ ضعف الّثقة في النظام المصرفي باعتباره وسيطًا بين المدخِرين والمستثمرين،

_ توقف الكثير من المشاريع الّتي تعتمد في تمويلها على المؤسسات المصرفية المتعثرة، كما أن الكثير من الشركات العاملة لن تجد التسهيلات الائتمانية المطلوبة للحصول على متطلباتها التمويلية، فيرتفع معدل إفلاس الشركات، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة؛

رابعا: إدارة أزمة العولمة المصرفية

1/ تعريف إدارة الأزمة:

حسب المفهوم التقليدي تعرف إدارة الأزمة بأنها"مجموعة الاستعدادات والجهود الإدارية التي تبذل لمواجهة أو الحد من الدمار المترتب عن الأزمة"، أما المفهوم الحديث فيرى بالإضافة لما سبق ضرورة تفكير المديرين فيما لا يمكن التفكير فيه، وتوقع ما لا يمكن توقعه، فإدارة الأزمة حسب هذا المفهوم تعني "عملية الإعداد والتقدير المنظم والمنتظم للمشكلات الداخلية والخارجية التي تهدد بدرجة خطيرة سمعة المنظمة وربحيتها وبقائها في السوق".[2]

---

[1] كمال رزيق، حسن توفيق، **"الجوانب النظرية للازمة المالية"**، المؤتمر العلمي الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال " التحديات - الفرص- الآفاق" جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11، نوفمبر 2009،

[2] ماجد عبد المهدي المساعدة، **"إدارة الأزمات، المداخل، المفاهيم، العمليات"**، دار الثقافة، عمان الأردن، 2012، ص 37.

2/ أهداف إدارة أزمة عولمة النشاط المصرفي:

إن التحدي الحقيقي الذي تواجه البنوك المحلية هو القدرة على عدم التعولم، أي القدرة على عزل نفسها عن تيار العولمة، من خلال وضع حواجز أمام ما يحدث في العالم نتيجة امتداد الأسواق واتساع نطاق الأنشطة والمصالح، وأمام هذا التحدي يبقى حسن الاستعداد وإدارتها بشكل سليم قائم على:

_ التخطيط الاستراتيجي السليم وإدراك الخطة من جميع الملزمين بتنفيذها،

_ التنظيم المرن المنبثق من سياسات مرحلية ظرفية واعية باعتبارات ظروف الزمان والمكان،

_ التوجيه الفعال واغتنام الفرص من خلال إجراءات عملية ديناميكة،

_ المتابعة والرقابة الشاملة.

3/ طرق إدارة أزمات العولمة المصرفية

توجد عدة طرق لتسيير الأزمات البنكية حيث تساهم في إبعاد حالة عدم التأكد وعدم استقرار الأسعار في أسواق الأصول المالية من جهة، كما أنها تحمي البنوك من ندرة السيولة من جهة أخرى وأهم هذه الطرق:[1]

1-3/ إعادة هيكلة الميزانيات: وتشتمل على عديد المناهج من بينها:

_ ترخيص الحكومات وكذا شركات التامين بامتصاص البنك المتعرض للأزمة من قبل بنك آخر مع إمكانية هذا الأخير بامتصاص الأصول الملائمة فقط وقيم شركة التامين بشراء الأصول الأخرى غير الملائمة أو المشكوك في تحصيلها،

_ قيام الحكومات بإنشاء بنك محلي جديد يأخذ على عاتقه بعض أصول وتعهدات البنك المفلس (المتعرض للأزمة) وقد تستعمل هذه الطرية من اجل تفادي أن يقع رأسمال البنك المفلس تحت رقابة بنك أجنبي،

2-3/ طريقة الهجر: تتمثل هذه الطريقة في الرفع المؤقت للقيود التنظيمية المفروضة على البنوك وذلك قصد إعطاء الوقت لهذه الأخيرة لحل مشاكلها من تلقاء نفسها ونفادي الوقوع في الإفلاس كأن تقوم السلطات النقدية بتخفيف شروط إعادة تمويل البنوك من خلال تسهيل شروط إعادة الخصم، وهذه الطريقة تعتبر مناسبة خصوصا إذا كانت الصعوبات ظرفية،

3-3/ التصفية: تعتبر هذه الطريقة الحل الأخير للازمة المصرفية فهي تتمثل في غلق البنك وبيع أصوله بصفة منفصلة وحيث أن بيع هذه الأصول قد لا يتم بسرعة وفي فترة محددة ومعينة تتميز بندرة السيول فإن ذلك قد يجبر على بيع الأصول بسعر اقل، لذلك تستعمل هذه التصفية عادة في حالة البنوك الصغير نسبيا أو في حالة ما إذا كان إخفاء الهيئة المصرفية المعنية لا ينجر عنها أثار نظامية حيث أن إفلاس بنك كبير له أثار سلبية أكبر ناجمة عن تخوف العملاء وزيادة عد الثقة خصوصا إذا كان البنك من الوزن الثقيل في السوق المصرفية.

خامسا: التجربة اليابانية لإدارة أزمة البنوك والديون المصرفية المتعثرة

تعرضت البنوك اليابانية في نهاية الثمانينيات إلى مشكلة الديون المتعثرة، والتي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الياباني، حيث لم تتمكن الحكومة اليابانية من محو آثار تلك الأزمة بشكل نهائي ومواجهة تداعياتها خاصة في بداية الأزمة.

1/ أسباب الأزمة: ترجع أزمة الديون المتعثرة في اليابان لعديد الأسباب لعل أهمها:

_ الركود الاقتصادي الذي لحق بالاقتصاد الياباني آنذاك والذي جعل الكثير من المقرضين يمتنعون عن سداد ديونهم تجاه المؤسسات المقرضة،

_ عدم التقدير الجيد للمسئولين اليابانيين لخطورة الأزمة اعتقادا منهم بأن الانتعاش في الاقتصاد الياباني الناجم عن تميز المؤسسات اليابانية وتفوقها على مثيلاتها الأمريكية سيكون كفيلا بعلاج مشكلة الديون المتعثرة التي قدرت في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي بحوالي مليار ين ياباني أي ما يعادل 308 مليار دولار أمريكي.[2]

_ ازدهار سوق العقارات آنذاك وهو ما جعل البنوك اليابانية تتوسع في منح القروض العقارية بمعدلات فائدة ثابتة ولآجال طويلة، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 70٪ في اليابان بين1988 و1991.[3]

---

[1] آسيا قاسيمي، **"أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص 150.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **"إدارة أزمات العولمة الاقتصادية"**، مرجع سابق، ص171.

[3] Benoit Mojon et autres, "**L'impact macroéconomique des crises bancaires**", Banque de France , Focus , n° 2 , 5 décembre 2008, p03.

2/ آثار الأزمة على الاقتصاد الياباني:

لقد كان لأزمة الديون المتعثرة في اليابان عديد النتائج على المستويين المحلي والدولي نذكر منها:[1]

_ اعتزاز الثقة في الجهاز المصرفي الياباني، ما جعل العديد من البنوك العالمية كـ JP Morgan و Citibank Chase تخفض من حجم استثماراتها في السوق اليابانية للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها بفعل الأزمة،

_ إعلان وكالة Moody's لتقييم مخاطر الائتمان عن عزمها على تخفيض مرتبة الديون السيادية لليابان وكذا خفض التقييم الخاص بالمتانة المالية للبنوك اليابانية الكبرى،

_ تصاعد مخاوف الشركات اليابانية التي تمتلك حصصا ضخمة في أسهم البنوك اليابانية من تراجع عوائدها نتيجة لتراجع أسهم هذه البنوك في الأسواق المالية،

كما ساهم الاضطراب الكبير في السياسة الاقتصادية والنقدية اليابانية في إثارة قلق مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في العالم، لتعلن تحذيرها من إمكانية تعرض اليابان لضغوط شديدة إن لم تتخذ هذه الأخيرة إجراءات عملية جادة لتسوية مشكلة الديون المتعثرة.

3/ خطة إصلاح الجهاز المصرفي وعلاج أزمة الديون المتعثرة

رغم عدم تمكن الحكومة اليابانية من السيطرة على الأزمة في مراحلها الأولى وعدم تقديرها لحجم المشاكل المترتبة عن الديون غير المؤداة، فإنها استطاعت في المراحل المتوالية تحقيق نتائج ايجابية، حيث بالتعاون مع كافة المؤسسات المعنية للوصول إلى حل جذري لمشكلة القروض المتعثرة، وتعتبر وكالة الإشراف المالية Financial Supervisory Agency (FSA) في مقدمة المؤسسات التي اعتمدتها الحكومة للتحكم في الأزمة، وقد وضعت هذه المؤسسة خطة للمساهمة في التخفيف من حدة مشكلة القروض المتعثرة اشتملت على ما يلي:

أ/ العمل على تفعيل برنامج الدعم الخاص الذي تطبقه الحكومة اليابانية بالتعاون مع البنك المركزي الياباني والقاضي بدعم المؤسسات المالية التي تتعرض لمخاطر الانهيار وذلك من خلال:

_ توفير السيولة بإقراض البنك المركزي لهاته المؤسسات، بالإضافة إلى ضخ أموال عامة إضافية إلى المؤسسة المالية إذا كانت تعاني من مشاكل استنادا إلى قانون ضمان الودائع، كما تم الاتفاق على تعيين مراقبين من قبل (FSA) ضمن مجلس إدارة المؤسسة المالية المعسرة، يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة و لجانه المختلفة،

_ تدعيم القدرات الإدارية للمؤسسة التي تعاني من مشاكل من خلال القيام بمراقبة ومتابعة مدى التزام الإدارة بواجباتها،

_ مراقبة عملية تنفيذ خطة الطوارئ التي يتم وضعها بهدف مساعدة المؤسسة في حل مشاكلها، بهدف معالجة أية انحرافات قد تنشأ أثناء التنفيذ.[2]

هذا وقد قامت الحكومة بتخصيص 10 تريليون ين ياباني (ما يعادل 740 مليار دولار أمريكي)من أموال خطة الطوارئ لإنقاذ الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى ضخ ما يقارب 2 تريليون ين ياباني (ما يعادل 15 مليار دولار أمريكي) لشراء أسهم في البنوك سعيا وراء رفع حجم التعاملات فيها،

كما قامت الحكومة بتكليف وكالة Résolution &Collection Corporation للقيام بمهمة تخليص البنوك من ديونها المصرفية من خلال شراء الديون المعدومة، مع إعطائها صلاحيات بموجبها يتم تقرير مصير المؤسسات المتعثرة، بإغلاقها أو بيع أصولها لصالح الدائنين، كما يمكن للشركات الممكن إصلاحها أن تستفيد من قروض من الوكالة مع التقيد بإتباع البرامج المحددة من قبلها لإعادة هيكلتها وتنظيمها.[3]

ب/ تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي: والغرض منها هو مواجهة الضغوط التنافسية الدولية، حيث تم دمج 10 بنوك في أربعة تكتلات كبرى، يأتي هذا في ظل إعلان بنوك: Bank of Japan, Dai-Ichi Kangyo, Fuji Industrial ، عن عملية اندماج لخلق أكبر بنك في العالم من حيث حجم الأصول والتي تقدر بحوالي 140 مليار ين ياباني أي ما يعادل 1303 مليار دولار أمريكي كما تم تأميم بنكي Tokai Bank، و Asahi Bank اللذان يعتبران من أكبر البنوك في العالم لتكوين لتكوين أكبر مجموعة مصرفية باليابان تحت اسم: Tokai Asahi Holding Co بإجمالي أصول بلغ 59 ألف مليار ين ياباني.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص ص 172-173.

[2] هبال عادل، " **إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر**"، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2012/2011، ص120.

[3] Akihiro Kanaya, David Woo, "**The Japanese Banking Crises of the 1990sm Sources qnd Lessons** ", International Monetary Fund, Working Paper, 2000, p32.

وقد كان لتبني هذه الإستراتيجية في اليابان تحسن كبير في كفاءة التشغيل لدى المؤسسات المصرفية نتيجة إعادة هيكلتها، حيث ساهمت في انخفاض التعثر بنحو 32% تقريبا وهو ما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار أسهم القطاع المصرفي.[1]

خاتمة:

من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بأزمات عولمة النشاط المصرفي وكذا عرض مضمون الأزمة التي تعرض القطاع المصرفي الياباني، يمكن الاستفادة من مجموعة من الدروس التي يمكن أن تشكل المرجع الأساسي الذي تعتمد البنوك في الدول النامية والتي من بينها الجزائر للتصدي لمختلف الأزمات المترتبة عن عولمة النشاط المصرفي حيث:

- تظهر أهمية التدخل الحكومي لعلاج مشكلات الجهاز المصرفي من خلال التحفيز والدعم، لكن لا يكون ذلك إلا من خلال إسناد هذه العملية لجهات ووكالات متخصصة،
- يجب العمل على توفير نظام رقابة وإشراف فعال يعمل على تنويع النشاط المصرفي وتنويع المناطق الجغرافية للعملاء للتقليل من مخاطر العمل المصرفي،
- استخدام الأساليب العلمية وتوفير أكبر قدر من الشفافية لتحديد المقدار الفعلي للديون المتعثرة وبالتالي تحديد الحجم الأمثل للتمويل اللازم لانتشال البنك من الأزمة،
- تعد إعادة الهيكلة من خلال استخدام استراتيجيات التشارك كالاندماج، ضرورية في حالة العسر المالي لتقوية المركز التنافسي ومواجهة تحديات العولمة المصرفية،
- يجب العمل على إحداث تنسيق بين السياسات الاقتصادية وكذا النقدية لتحديد حجم الأزمة وإعطاء أفضل السبل للعلاج.

المراجع:

- عبد المطلب عبد الحميد، **"إدارة أزمات العولمة الاقتصادية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- ماجد عبد المهدي المساعدة، **"إدارة الأزمات، المداخل، المفاهيم، العمليات"**، دار الثقافة، عمان الأردن، 2012.
- علي عبد الرضا حمودي، **"مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات(دراسة تطبيقية- حالة العراق)"** المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي، دون سنة.
- نادية العقون، **" العولمة الاقتصادية والأزمات المالية، الوقاية والعلاج**، دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013.
- آسيا قاسيمي، **"أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2015/2014،
- هبال عادل، **" إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر03، 2012/2011،
- عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **"العولمة وآثارها الاقتصادية على المصارف، نظرة شمولية"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 03، جامعة الشلف،.....،.
- هيل عجمي جميل، **" الأزمات المالية، مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها في بلدان مختارة"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية -المجلد التاسع عشر -العدد الأول، 2003.
- فريد كورتل، **"الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"**، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.
- كمال رزيق، حسن توفيق، **"الجوانب النظرية للازمة المالية"**، المؤتمر العلمي الدولي حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات - الفرص- الآفاق" جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، يومي 10-11، نوفمبر 2009،

[1] Benoit Mojon et autres, "**L'impact macroéconomique des crises bancaires**", Banque de France , Focus , n° 2 , 5 décembre 2008,

[1] Akihiro Kanaya, David Woo, "**The Japanese Banking Crises of the 1990sm Sources qnd Lessons** ", International Monetary Fund, Working Paper, 2000,

[1 1] عبد المطلب عبد الحميد، **المرجع السابق**، ص 174.